مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2012، المجلد 14، العدد 2 ص 91-120

ثورة الدمشقيين سنة (1247هـ/ 1831م): دراسة تاريخية

The Revolt of the Damascenes 1247/1831 A historical study

خالد محمد صافي

جامعة الأقصى - غزة

تاريخ الاستلام 2012/3/12 تاريخ القبول 2012/6/27

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ثورة الدمشقين ضد ولاتهم العثمانيين سنة 1247هـ/ 1831م، وخاصة واليهم محمد سليم باشا التي تعد فترة حرجة سبقت الحملة العسكرية المصرية على بلاد الشام. حيث تتناول الدراسة الأسباب المباشرة، وغير المباشرة للثورة. كما تتعرض إلى وقائع الثورة، ومراحلها المختلفة وصولاً إلى قتل الوالي الذي يعد عملاً غير مألوفٍ. وتبرز الدراسة تداعيات الثورة ونتائجها. وتم ختاماً تقديم استنتاجات الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر تاريخية معاصرة للثورة إضافة إلى وثائق عثمانية محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية التركية في استانبول، كما تم استخدام مواد أرشيفية مصرية تتعلق بالسياسة المصرية قبيل وأثناء الغزو المصري لبلاد الشام، والتي تم جمعها، وتصنيفها، وتلخيصها، ونشرها من قبل أسد رستم.

Abstract: This study aims to put light on the revolt of the Damascenes against their Ottoman valis, especially Mohammad Salim Pasha in 1831 which was a critical period prior to the Egyptian invasion of Bilad-Al-Sham. The study shows the direct and indirect motives of the revolt. It also deals with the outbreak of the revolt and its different stages until the assassination of the vali which was unusual act. The study discusses the results of the revolt and ends up with the consequences of all that.

The study laid done on several historical sources related to that period. In addition, it uses the Ottoman documents found in the archives of the Turkish Foreign Ministry in Istanbul. Moreover, the study uses the Egyptian archival materials related to the Egyptian policy before and during the Egyptian invasion of Bilad al-Sham which were assembled, classified, summarized and published by Asad Rustum in al-Mahfuthat al-malakiyya al-misriyya (A Calendar of state paper from the Royal Archives of Egypt relating to the Affairs of Syria).

مقدمة

تعد ثورة أهالي دمشق سنة 1831م انعكاسا لطبيعة الأوضاع في بلاد الشام، ومؤشراً على الصراع على النفوذ الداخلي والإقليمي وفوق ذلك تشير بشكل جلي إلى أوضاع الدولة العثمانية بشكل عام. فقد أبرزت الثورة مقدار القوة والنفوذ الذي تمتع بها أغوات المدينة وأعيانها، ومدى قدرتهم على الوقوف في وجه سياسة الدولة وإجراءاتها الإدارية والمالية. فمن الواضح أن السلطان محمود الثاني، الذي قاد حركة إصلاحية في الدولة وقضى على الإنكشارية سنة 1826م، وسعى إلى إنشاء جيش جديد حسب الطريقة الأوروبية أطلق عليه "العساكر المحمدية" تجنباً لمعارضة القوى الدينية المحافظة كان بحاجة إلى الأموال. ولذلك حاول فرض ضرائب جديدة لم يعتد عليها السكان وهذه ما أثار حفيظتهم.

كما أن بلاد الشام كانت منذ بداية القرن التاسع عشر عرضة لمؤثرات إقليمية مجاورة تمثلت أولاً في الحركة الوهابية التي هددت حدود بلاد الشام الجنوبية إضافة إلى تهديد سلامة قافلة الحج التي تعد من الرموز الهامة لسلطة السلطان السياسية والدينية. وبعد أن عجز ولاة الشام عن مواجهة الوهابيين لجأت الدولة إلى محمد علي باشا والي مصر الذي نجح في القضاء على الدولة السعودية الأولى. ولكنّ هذا النجاح فتح أطماع محمد علي لضم بلاد الشام. وبعد رفض السلطان تلبية ذلك سعى محمد علي إلى التدخل في شؤون بلاد الشام. فتدخل لحماية والي عكا، عبد الله باشا الجزار، من بطش الدولة سنة 1821م ثم قام بإيواء الأمير بشير الشهابي _أمير جبل لبنان_ سنة 1824م. كما شهدت بلاد الشام سلسلة من الاضطرابات منذ عشرينيات القرن الثامن عشر من بينها الصراع بين والي عكا(والي عكا هو والي صيدا على الصعيد الرسمي، ولكن ولاة عكا منذ عهد أحمد باشا الجزار اتخذوا من عكا قاعدة لحكمهم، لذلك يرد ذكرهم في المصادر ولاة لعكا) ووالي دمشق درويش باشا، وانضمام الولاة الآخرين إلى الأخير بأمر الدولة. ثم ثورة القدس سنة 1826م ضد والي دمشق. ولذلك فإن ثورة 1831م قد حملت في طياتها إضافة إلى الصراع داخل دمشق تدخلات إقليمية من قبل والي مصر الذي كان يتحين الفرصة لإثارة الاضطراب فيها من أجل الانقضاض عليها. كما أن عبد الله باشا، والي صيدا، كان لديه أطماع في ولاية دمشق من أجل تقوية نفوذه ومركزه استعداداً لمواجهة والي مصر. وكان يخشى من غدر الدولة به وعزله عن الولاية لذلك كان يعمل على إضعاف والي دمشق وإثارة الاضطرابات ضده.

تعد ثورة أهالي دمشق ضد ولاتهم العثمانيين وخاصة محمد سليم باشا (الاسم الصحيح للوالي هو محمد سليم باشا، وهو اسم مركب، ولكن يرد في المصادر أيضاً سليم باشا، حيث اعتاد العامة

تخفيف الأسم المركب محمد سليم إلى سليم فقط) مظهراً من مظاهر ضعف الدولة العثمانية، وتراجع هيبتها أمام رعاياها. إذ أن إقدام الأهالي على قتل واليهم الذي يحمل رتبة وزير إضافة إلى كونه صدراً أعظم سابقاً، وتجاسرهم عليه بهذا الشكل دون تدخل الدولة الفوري أبرز دليل على ما أصاب الدولة من ضعف وهوان. حيث إن حصار الوزير قد فاق الأربعين يوماً دون أن تهب الدولة لنجدته.

وسوف تعتمد الدراسة بشكل رئيس على كتابات اثنين من المؤرخين الدمشقيين المعاصرين للحدث. وللأسف كلاهما مجهول الهوية. ويأتي في المقام الأول من الأهمية كتاب "مذكرات تاريخية" وهو لمؤلف مجهول، وقام بتحقيق الدراسة أولاً الخوري قسطنطين الباشا، ثم حققها بشكل أفضل أحمد غسان سبانو. حيث قال: " والكاتب مجهول الهوية تعمد عدم ذكر اسمه على عادة كثير من مؤلفي تلك الفترة وذلك خوفاً على نفسه... ويعترف صاحب المذكرات بأنه أحد كتاب الحكومة المحليين" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 7). وهو يعطي معلومات مفيدة جداً عن الثورة بأسلوب عامي دمشقي يفتقر إلى منهجية التأريخ الدقيق للأحداث. ويبدو صاحب المذكرات متحاملاً على الوالي محمد سليم باشا وكأنه يعكس هنا وجهة نظر أهالي دمشق فيما حدث في الواقعة، ويحمّل الوالي مسؤولية ما حدث. أما المصدر الثاني وهو أقلُّ أهمية نظراً لعدم وجود تفاصيل كثيرة للأحداث مثلما هو في "مذكرات تاريخية" فهو ما عرف بتاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي. وهو أيضاً من تحقيق أحمد سبانو. ويعتقد أن المؤلف أحد موظفي الحكومة في دمشق، وأنه كان من الروم الكاثوليك الملكيين. وقد تم الإشارة له باسم "تاريخ ميخائيل الدمشقي" (الدمشقي، 1981، ص 7)، كما سيتم الاعتماد بدرجة أقل على ثلاث مصادر معاصرة هي "كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام" للمؤرخ ذي الأصل الطرابلسي نوفل نوفل، وكتابي "منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب"، و"كتاب مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان" للمؤرخ ميخائيل مشاقة. ونجد شبه تطابق في تغطية الحدث من قبل المؤرخَيّن يكاد يصل إلى النقل الحرفي. كما سيتم الاعتماد على وثائق الأرشيف المصري والتي تم نشرها من قبل أسد رستم في "المحفوظات الملكية"، وكذلك على وثائق أرشيف وزارة الخارجية التركية في أستنبول.

وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج للوصول إلى أهدافها منها المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

أسباب الثورة:

إن ثورة الدمشقيين ضد واليهم شأنها في ذلك شأن أي ثورة لها أسباب غير مباشرة وأخرى مباشرة.

أ- أسباب غير مباشرة:

وهي أسباب عدة تتعلق بمتغيرات وتداخلات إقليمية ومحلية. ويبدو أن السلطان العثماني محمود الثاني أراد أن يضعف الانكشارية المحلية في دمشق استكمالاً للقضاء على الفرق العسكرية القديمة لإتاحة الفرصة لجيشه الجديد الذي أطلق عليه العساكر "المحمدية"، ولذلك حاول إضعاف البنية الاقتصادية للانكشارية المحلية في دمشق من خلال فرض ضريبة الصليان. ومن الواضح أن الإنكشارية اليرلية (المحلية) في دمشق نجحوا بالانخراط بالمجتمع، حيث سيطروا خلال القرن الثامن عشر الميلادي على سوق ساروجا، وحي الميدان الذي يعتبر الشريان الاقتصادي للمدينة، وعنبر حوران، حيث تمر فيه قافلة الحج الشامي، وتتزود بالمواد الغذائية، وتحصل على احتياجاتها الأخرى مثل وسائل النقل. كما انخرط كثير من قادة الانكشارية المحلية في العمل التجاري والحرفي. كما أن العامة قد تعاطفوا مع الانكشارية المحلية في صراعهم مع عسكر الدولة (القبقول)(عبد الغني، 1993، ص 131، 132).

كما أن ذلك ينسجم مع سياسة محمود الثاني في استعادة المركزية الإدارية للدولة، التي تسير بشكل مواز لمحاولته القضاء على مماليك بغداد سنة 1830م. ولذلك فإنه حاول من خلال محمد سليم باشا استرداد هيبة الدولة التي فقدتها في عهد عبد الرؤوف باشا الذي فشل في تنفيذ خطوات السلطان محمود الثاني الإصلاحية خلال فترة حكمه 1827- 1831م. ومن هنا فإن قدوم محمد سليم باشا إلى دمشق على رأس عدد كبير من عساكر الدولة الجديدة في شبه تظاهرة عسكرية يبرز بشكل جلي عزم الدولة على استعادة هيبتها وفرض سياسيتها وتنفيذ أوامرها. وبالتالي يمكن النظر إلى ثورة دمشق سنة 1831م على أنها حلقة من حلقات الصراع بين القوى المؤيدة للإصلاح في الدولة العثمانية وعلى رأسها السلطان العثماني، وبين القوى الرافضة للإصلاح الذي يتعارض مع مصالحها.

ويقول نوفل: "والذي زاد جرأتهم هو أن الوالي لما أتى دمشق أتى بعسكر عظيم فظنوا أن قصده الإيقاع بالإنكشارية، فخافوا العاقبة، وأرادوا أن يبدأوا به قبل أن ينتهي بهم" (نوفل، 1990، ص 272). ويبدو أن انكشارية دمشق قد حرضوا ودعموا الثورة ضد محمد سليم باشا، ومن المحتمل أنهم قد قادوا الثورة، حيث يبدو أنهم توجسوا خيفة من العدد الكبير من العسكر الذي جلبهم معه، وأنه يهدف بذلك إلى توجيه ضربة لهم (Ma'oz, 1968, p.7).

وحاول قسطنطين بازيلي أن يبرز بأن الثورة كانت من قبل العامة، وأن الأعيان اضطروا للانضمام إليها حيث كتب: "وإذ خشي سكان دمشق الموقرون النقمة الشعبية العامة أو الفوضى،

انضموا إلى الغوغاء وسيروا أعمالهم" (بازيلي، 1989، ص 110). ويبرز بازيلي الثورة على أنها ثورة الغوغاء أو العامة وأطلق عليها تمرد "الطبقة العاملة" (بازيلي، 1989، ص110).

وقد يكون من الأسباب غير المباشرة للثورة تحريض عبد الله باشا والي صيدا الأهالي لرغبته في منصب ولاية دمشق إلى جانب ولاية صيدا للوقوف في وجه والي مصر_ "محمد علي باشا_ الذي يتربص ببلاد الشام. فقد ذكر بازيلي أن أعيان دمشق كتبوا إلى عبد الله باشا يطلبون مشورته، ولكنه أجابهم بإيجاز "أنه يجب التخلص من الباشا قبل كل شيء" (بازيلي، 1989، ص 111). وهذه يبرز التحريض الذي تم ممارسته من قبل عبد الله باشا ضد الباشا.

وقد وجهت اتهامات إلى محمد علي بإثارة الفتنة في الشام، حيث أشار علي نجيب (أحد معاوني محمد علي) في رسالته إلى عبد الله باشا إلى اتصال محمد علي باشا بأحمد بك ابن كنج يوسف باشا للعمل على "القاء بذور الفساد بواسطته في دمشق" (رستم، 1940–1942، ج1، ص 147). وقد وردت عدة مراسلات من أحمد بك إلى الجانب المصري رُصدت بها الأحداث التي وقعت في الشام (رستم، 1940–1942، ج1، ص 156). فقد ورد في رسالة من أحد أتباع محمد علي باشا في بلاد الشام (مجهول الاسم) ينقل له أخبار ثورة دمشق ويقول في رسالته: " ولذا فقد تولد لدى الجمهور رغبة وميل إلى افندينا ولي النعم (يقصد محمد علي)، والعربان تقول: لا نبالي بأحد لا بالدولة ولا بوزرائها وإنما نحسب حساب مولانا محمد علي باشا" (رستم، 1940–1942، ج1، ص 123). ونقل كرد علي عن لطفي في تاريخه تحميله محمد علي مسؤولية التحريض لتسهيل دخوله الشام (كرد علي، ج3، ص 41).

ومن أسباب الثورة غير المباشرة إعلان الوزير نيته السماح للقنصل البريطاني بدخول دمشق، وأنه سوف يرسل له للحضور للشام. حيث إن القنصل قد وصل إلى بيروت وانتظر فيها حتى تأتي الفرصة للانتقال إلى دمشق. وقال صاحب المذكرات: "ولسبب ذلك بغضته الأهالي بغضة قوية" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 25).

ومن الجدير بالذكر أن الأهالي كانوا يعتبرون تمرداتهم وثوراتهم ضد الولاة وليس ضد السلطان، ولا تشكل تحدِّياً لسلطته الشرعية. حيث إن هذه الثورات والتمردات التي تقاد في الغالب من قبل الأعيان المحليين تكون موجهة بشكل مباشر ضد تعسف الولاة العثمانيين وظلمهم (Ma'oz,8 ,1968, pp.7–).

ب– الأسباب المباشرة

وهي أسباب تتعلق بجوانب إدارية وعسكرية ومالية واجتماعية مست الأهالي في بلاد الشام

عامة دمشق خاصة. فقد تولى عبد الرؤوف باشا (يرد في بعض المصادر عبد الرؤوف وفي مصادر أخرى رؤوف باشا والصحيح عبد الرؤوف ولكن تختصر لدى العامة رؤووف)، ولاية دمشق في الفترة بين 1827م حتى 1830م. وفي بداية سنة 1827م أصدر السلطان محمود أوامر إلى ولاة دمشق وصيدا بإعادة تنظيم نظام الضرائب، ومنها إلغاء العديد من التيمارات والزعامت في أجزاء من فلسطين منها جبل نابلس التابع لولاية دمشق. وكذلك تجنيد عسكر من أجل الانخراط في الجيش الجديد الذي يتم إنشاءه. وقد أبدى عبد الله باشا تعاوناً مع السلطان، وبدأ ينفذ أوامره حيث حقق نجاحات في ذلك (Abir, 1975, pp.299-300). وربما من أجل ذلك حصل عبد الله باشا في الفترة بين 1827-1830م على ولاية طرابلس وسناجق غزة، ويافا، والقدس، ونابلس. حيث أراد السلطان محمود مكافأة عبد الله باشا على تنفيذ أوامره الإصلاحية. وكذلك أمل السلطان محمود في أن ينجح هذا الوالي القوي في إخضاع الزعامات المحلية، وإعادة بناء السلطة العثمانية على هذه المناطق التي كانت تجنح تقليدياً إلى الحكم الذاتي. هذا إضافة إلى رغبة السلطان بتقوية نفوذ وسلطة عبد الله باشا لمواجهة طموحات والي مصر المجاور في بلاد الشام.

وفي المقابل فشل عبد الرؤوف باشا والي دمشق، في تطبيق أوامر الدولة بتجنيد ألف عسكري من ولاية دمشق من الشبان أقوياء الأجسام الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 20 عاماً، وإرسالهم إلى الأستانة ليخدموا في الجيش الجديد (العسكر المنصوري المحمدي)، الذي أُنشئ على أنقاض جيش الإنكشارية، الذي تم إبادته سنة 1826م. وقد واجهت عملية التجنيد مقاومة من السكان، فبعد أن تبين للدولة حجم المعارضة الواسعة لخطوتها تقرر أن يدفع الأهالي مال البدل، والذي تم تقسيمه محاصصة على أنحاء الولاية. ومع ذلك فإن والي دمشق لم ينجح في جمع مبلغ البدل الذي شكل عبئاً ثقيلاً على السكان (مناع، 1999، ص 130) وبالتالي يمكن القول: إن عبد الرؤوف باشا لم ينجح في فرض أوامر الدولة على السكان، تلك الأوامر التي شكلت جزءاً من سياسة السلطان محمود الثاني الإصلاحية التي تتعلق بالبدء بتطبيق نظام التجنيد، ومحاولة توفير أموال للدولة من أجل الإنفاق على الجيش الجديد. وأن ثورة أهالي دمشق سنة 1831م تشكل حلقة من حلقات مقاومة سياسة الإصلاح التي انتهجتها الدولة العثمانية.

كما فشل عبد رؤوف باشا في تطبيق فرمان الدولة بخصوص فرض ضريبة الصليان. وقد عرف صاحب المذكرات الضريبة الجديدة بالقول: " بأن يأخذ صليان من دمشق على الدكاكين والمخازن والمغالق في الشهر شيء معلوم" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 23). فهل هي رسوم شهرية تفرض للحماية والحراسة كما عرفها أحمد غسان سبانو (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 23 هامش). وقد ذكر أيضاً بازيلي بأن الضريبة كانت إتاوة خفيفة على المدينة، وأن الباشا أمر بجرد

الدكاكين والمعامل في المدينة من أجل ذلك (بازيلي، 1989، ص 111). بينما ذكر كرد علي بأن هذه الضريبة (السكرة كما أطلق عليها) فرضت على أي عقار في دمشق وبمعدل "مصريتين" وأن ذلك مطبق في الأستانة (كرد علي، 1983، ج3، ص 40) حيث ذكر نوفل بأن الوالي أحدث ضريبة في دمشق خفيفة جداً، وأجبر الأهالي على دفعها للخزينة، وفرضها على المخازن والحوانيت وغيرها (نوفل، 1990، ص 272). وهذا يعني أنها شملت ليس فقط الحوانيت بل البيوت. وهذا يتفق مع ما ذكر نوفل بأنها قد فرضت على المخازن والحوانيت وغيرها.

وقد هاجت المدينة بعد أن سمعت بذلك مما دفع الوالي إلى إرسال منادياً بإبطال الصليان (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 24). وكتب البيطار: "وعظم أمر الصليان على أهل البلد، ... فكتب للدولة يستعطفها في رفع الصليان عن أهل الشام. فعزله السلطان بسبب ذلك" (البيطار، 1993، ج3، ص 1243). وبالرغم من إبطال الصليان وعودة التجار لفتح دكاكينهم فإن الحال بقي في دمشق متوتراً (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 24).

وقد وصف البيطار عبد الرؤوف باشا بالقول: "وكان الوزير رجلاً من اسمه مظهر من الرأفة والحلم" (البيطار، 1993، ج3، ص 1243). كما وصفه ميخائيل الدمشقي بالقول: "كان لطيفاً عادلاً يحب الهدوء والسلامة. ومن عدله الزايد (الزائد) طمعت فيه أهل الشام" (الدمشقي، 1981، ص 75). فتحت ضغط أهالي المدينة قام الوالي بطرد موظفيه من أهل الموصل (الموصلية) وأهل الكرك (الكركتلية) بسبب اتهام أهالي البلد لهم بالتطاول وسوء السلوك (الدمشقي، 1981، ص 75).

وقد تعين محمد سليم باشا والياً على ولاية دمشق في الأول من ربيع الأول 1247هـ/ العاشر من أغسطس 1831م، وكان قبلاً صدراً أعظماً (1824–1828م)، واشترك في إبادة الإنكشارية في الأستانة، وفي ترتيب العساكر النظامية الجديدة (نوفل، 1990، ص 271). وقبل أن يغادر استانبول في طريقه إلى دمشق قام بإصدار أمر بتعيين محمد آغا الجوربجي (الجوربجي أو الشوربجي وتعني بالتركية صاحب الشوربا أي الذي يصنعها والمراد به هنا آغا الانكشارية في المدينة) متسلماً على المدينة (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 24). وقد بدا الخلاف واضحاً بين الوزير الجديد وبين الجوربجي الذي كان متسلماً على البلدة قبل وصول سليم باشا إليها. فبعد دخول الوزير بثلاثة أيام هرب الجوربجي ليلاً إلى منزل الشوملي (من عائلات الميدان المشهورة). فغضب الوزير عند سماعه الخبر وأمره بالخروج من مناطق حكمه فتوجه المذكور إلى عكا (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 25).

وقد حاول الوالي الجديد تبرير فرض الضريبة بأنها بأمر السلطان لكونه محتاجاً إلى جمع المال

بسبب ما حصل له في العام الماضي من قتاله الروس، ووصولهم إلى قرب العاصمة الاستانة. وأخذهم كثيراً من بلاد الإسلام، وصلحه معهم على أن يدفع لهم أموالاً باهظة (البيطار، 1993، ج3، ص 1244).

وقد شاع الخبر قبل وصوله دمشق أنه رجل شديد البأس وأن الدولة أرسلته حتى يسير ضريبة الصليان، ويحضر قناصل الافرنج إلى دمشق، ويعاقب الذين كانوا "قد تزربنوا (تمردوا) في المدة السابقة، وما قبلوا يمشوا الصليان" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 25).

ولم يكن للدولة يومئذ ضرائب على دمشق سوى الكمارك على الداخل إليها من خارجها، لا على الصادر منها، ومبلغ ذلك في حينه نحو ألفي كيس في السنة، وكان لها على النصارى واليهود مال جزية الرأس. فهو يزيد وينقص بحسب عدد الأشخاص، وكذلك لها مال على الكنائس. فأما المسلمون فلم يكونوا يدفعون شيئاً البتة، ومجموع الدخل لم يكن بأكثر من 2200 كيس مهما تعاظم. وكتب نوفل "حيث لم يسبق لأهالي دمشق أن يؤدوا شيئاً نادوا بالعصيان، وقصدوا الإيقاع بالوالي" (نوفل، 1990، ص 272).

وقد دخل موكب محمد سليم باشا دمشق في الخامس من ربيع الأول 1247هـ/15 آب 1831م. وقد وصف صاحب المذكرات عملية دخول موكب محمد سليم باشا بأنها كانت استفزازية أثارت الخوف لدى السكان حيث قال: "ودخوله كان بموكب عظيم والناس هابته وخافته لأن اليوم الذي دخل فيه تخفى ودار في المدينة دورة عظيمة، وكان معه جملة عساكر دخلوا معه وقيل أنهم كانوا نحو خمسة آلاف، وكان دخوله في تجبر عظيم" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 22). كما أنه سرت الإشاعات والأقاويل بقوة بطشه، وربما قام أتباعه ببث هذه الأقاويل، حيث قال صاحب المذكرات أيضاً: "وقيل عنه أنه لما كان وزيراً أعظم (رئيس الوزراء أو صدر أعظم) أغضب السلطان محمود على وجاق الانكشارية في اسلامبول، وكان يومها ستون ألف انكشاري فغَرّق هذا الوزير ،عدا الانكشارية الذين قتلوا، ستة آلاف حرمة من نسوان الإنكشارية، فلما دخل دمشق خافت الخلق" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 22). وأكد صاحب المذكرات مدى الخوف الذي أصاب الأهالي بالقول: "ولما تسمع الناس بمروره تهرب من وجهه حتى الناس الذين كانوا في القهاوي يهربوا" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 22). كما أن سكان دمشق خشيت من محمد سليم باشا قبل وصوله نظراً لما سمعت عنه أثناء ولايته على حلب، التي كانت قبل توليه على دمشق. حيث قتل هناك بعض أعيان المدينة. فيما نقل كرد علي عن تاريخ لطفي قوله: "إن سبب عصيان الدمشقيين أن سليم باشا مر بحماة عند شخوصه إلى دمشق، وقتل بضعه رجال من عرب عنزة ... فدهش أهلها. وكان اقتراحه وضع ضريبة فأوقد جذوة الفتنة" (كرد علي، 1983، ج3، 42).

وأبرز محمد سليم باشا نبرة تحدٍّ في تعامله مع الأهالي، وأنه سيلجأ إلى القوة في هذا التعامل حيث ذكر صاحب المذكرات بأن من جملة أعمال الوالي دخوله القلعة وطلوعه الأبراج، ومعاينته حارات البلد "ولما نظرها واقعة تحت مدافع القلعة أمر بأن تتذخر (تجهز بالذخيرة)" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 23). وبدا للأهالي أنه قادم لتأديبهم على عدم إطاعتهم للدولة في أمر الصليان. وقد ساهم ذلك في إحداث أزمة ثقة بين الطرفين، وخلق مناخاً من الاستفزازية والتحدي في نظرة كل طرف إلى الآخر. حيث اعتبر الأهالي تعيينه بمثابة تحدٍّ، وعقاب لهم على رفضهم تطبيق أوامر الدولة (كرد علي، 1983، ج3، ص 42). ومع ذلك وصف صاحب المذكرات فترة حكمه الأولى بالعدل حيث قال: "وحكم بالعدل والانصاف نحو عشرين يوماً" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 24).

وقد وصف ميخائيل الدمشقي سليم باشا بالقول: "هذا الباشا كان حاله ظاهره شجيع (شجاع) مهاب والباطن جبان وهو متقدم في العمر قليلاً" (الدمشقي، 1981، ص 76). وقد حاول بعد أيام قليلة تنفيذ ما معه من أوامر حيث وصف ميخائيل الدمشقي ذلك بالقول: "بعد أيام قليلة أشهر الأوامر التي معه بالديوان ومن جملتها ترتيب الصليان ... وتكلم مع الأعيان بصيرورة ذلك كيف كان" (الدمشقي، 1981، ص 76).

وقد كان في استانبول تاجر بغدادي يدعى قاسم آغا العقيلي، وهو صاحب ثروة وجاه هناك وفي الشام، وعندما صدر أمر الدولة بأن تأخذ صليان من الشام استغل التاجر الفرصة لزيادة دخله، وحصل على ضمان مادة الصليان، وقدم إلى الشام ومعه البراءة بذلك قبل وصول الوزير محمد سليم باشا (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 31) وهذا يشير إلى عزم الدولة على تطبيق فرض الضريبة.

وقد حمَّل البيطار سليم باشا المسؤولية عن تطور الفتنة بالقول: " فلما سمع الباشا بذلك وكان رجلاً أحمق سفاكاً للدماء ليس له تبصرة في الأمور" (البيطار، 1993، ج3، ص 1244). وقد دافع كرد علي عن الثورة واعتبرها رداً من الرعية على ظلم الولاة الذين "يسيئون في الرعية الاستعمال، ويعبثون بما خولتهم دار الملك من السلطة، فيمثلون أعظم مظهر من مظاهر الحكم الاستبدادي الفردي الجاهل" (كرد علي، 1983، ج3، ص 39–40). بل يدعو كرد علي إلى تمرد الرعية على الولاة الظالمين لمنع حدوث الخراب بقوله: " ولو صحت عزيمة المظلومين مرة أو مرات أن يهلكوا من يحاول إهلاكهم وخراب أرضهم وديارهم، لما ساءت الحال، وبلغت الشام ما بلغته من الاختلال" (كرد علي، 1983، ج3، ص 39–40). وبذلك يرى كرد علي أن الثورة رد الرعية على ظلم الوالي.

وهو من الحالات القلائل من ردود أفعال الرعية حيث يرى "لم يكن يخطر في بال الدولة أن رعاياها يقوون على الانتقام من أعظم عمالها، وهم الموصوفون في معظم أدوارهم بالطاعة للملوك والزعماء والرضى بما تقضي به الأقدار" (كرد علي، 1983، ص 40). ويبرز هنا اختلاف في تناول شخصية الباشا محمد سليم باشا فصاحب المذكرات يصف فترة حكمه الأولى بالعدل. بينما نجد هناك تحاملاً عليه من قبل البيطار ومحمد كرد علي. ولاشك أن صاحب المذكرات وهو كاتب مسيحي في الحكومة لن يكون متعاطفاً كثيراً مع الثورة التي قام بها المسلمون في دمشق، في مقابل البيطار ومحمد كرد علي وهم من المسلمين.

ثالثاً: وقائع الثورة:

لقد شهدت الثورة وقائع عدة أهمها:

1-اندلاع الثورة

عَيَّنَ الوالي علي آغا خزنة كاتبي، أحد وجوه مدينة دمشق، للقيام بإحصاء الدكاكين والمخازن بصحبة كاتب لهذا الغرض. وقد بدأت عملية إحصاء المحلات في حي الميدان في نهار الخميس الموافق 9 ربيع ثاني 1247هـ/ 9/17/ 1831م، ثم في حي باب السريجة فحي القنوات حتى عصر اليوم التالي (الجمعة). بينما ذكر البيطار أن الإحصاء بدأ في نهار الجمعة (البيطار، 1993، ج3، ص 1244). وقد وصف ميخائيل الدمشقي معارضة الأهالي وسخريتهم من عملية الإحصاء بالقول: "فوصل (يقصد على آغا خزنة كاتبي) للبذورية محل العطارين والعالم ضايجة جداً (عالية الضجيج) فكل من سأله ما أسمك فيقول له: بطرس والأخر يقول: بولس، والأخر: جرجس وذلك بنوع من الازدراء" (الدمشقي، 1981، ص 77). وحاول الأهالي التعرض للكاتب وقتله. فأعلم علي آغا خزنة كاتبي الوالي بذلك. فعقد الوالي في اليوم التالي (الجمعة 11 ربيع ثاني هـ/ 9/19) ديواناً جمع فيه الأعيان. وحاول الوالي التحدث بلطف معهم وإفهامهم أن هذا أمر السلطان وليس بيده شيء سوى التنفيذ. فأجابوه "أن هذا الصليان هو ثقيل ولا يمكن الأهالي يقبلوه ويرتبوه على انفسهم. وبعد مداولات يقدموها له وهو لا يقتنع منهم ويقول: لازم أمشي الأمر ثم نهر فيهم، وحاشهم (تعني احتجزهم) بالكلار (كلمة تركية تعني المطبخ أو بيت المؤونة)" (الدمشقي، 1981، ص 77).

وقد تظاهر أعيان البلد بالموافقة وإطاعة أوامر الدولة. فأذن لهم الوالي بعقد اجتماع عام في منزل المفتي للتشاور. وكان الأهالي قد أقاموا نزهة في منطقة الربوة من ضواحي دمشق. وقد شارك بها جميع أغوات البلد وأعيانها إضافة إلى جمع غفير من أهالي البلد. "وتحالفوا على الطلاق، ووضع يدهم على السيف والمصحف بأنهم يكونوا رأياً واحداً وحالاً واحدة وكلمتهم واحدة وصليان لا

يمشوا، ولو ذهبوا على أخرهم" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 26). وقد اجتمع الأعيان في منزل المفتي للتظاهر بالقبول، ولكنهم قد عقدوا العزم على البقاء على تحالفهم واتفاقهم. وقد علم الوزير باتفاقهم الظاهري على القبول بما قرر، فأثار ذلك سروره. وأمر بإجراء إحصاء للحارات (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 26). وهذا يبرز أن قيادة الثورة تمثلت في أغوات المدينة وأعيانها، وأنهم تحالفوا على الثورة وتحمل المسؤولية حتى لو كان في ذلك فنائهم. ويشير هذا الاجتماع إلى جماعية القيادة، وتوزعها على حارات البلد، وتمثيل الحارات في عبئ الثورة ونتائجها.

وكتب البيطار: "حتى وصلوا (الكتبة) إلى محل العمارة والعقيبة بعد العصر (عصر يوم الجمعة)، فقام جماعة من الأسفاه (السفهاء) فأغلقوا الحوانيت وقالوا هذه جزية لا نقبلها، وقفلوا حوانيتهم، وكان ذلك سبب الفتنة" (البيطار، 1993، ج3، ص 1244). حيث يحاول الكاتب هنا تحميل العوام مسؤولية إشعال الثورة، وكأنها محاولة من الأغوات والأعيان بعدم البروز في واجهة الحدث.

وبعد أن قام أهل العمارة بضرب الكاتب وتسليح أنفسهم، قام أهل الميدان وباب السريجة والقنوات بحمل السلاح، وقد بلغ الحادث أسماع أهل العقبة والصالحية فتسلحوا أيضاً. ونزلوا إلى البلد بموجب الاتفاق الذي تم سابقاً. وعندما وصل خبر الحادث إلى الوزير أرسل مجموعة من عساكره إلى حي العمارة لمهاجمته. وعند ذلك قام أهل الحي بإغلاق البوابة على أنفسهم. وأطلقوا النار على العسكر الذي ارتد وتحصن في جامع المعلق (جامع المعلق في العمارة بين الحواصل ويسمى بالجامع الجديد. وبجامع برد بيك وهو الأمير سيف الدين الجكمي المعروف بالعجمي أو الأعور الذي أنشأه)، وكذلك في خان الدالاتية مقابله. وتبادل الطرفان النار حتى صباح اليوم التالي أي السبت 11 ربيع الثاني/ 19 سبتمبر حيث أصبح أهالي البلد يحملون السلاح. وتحصن الأهالي بالخانات (لأن بنائها من حجر تقاوم النيران). وقد أرسل الوالي من فوره عساكر جديدة لمهاجمة حي الميدان حيث بلغوا حتى سوق الغنم (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 26).

وعندما علم أهالي حيي الميدان والشاغور بما حدث تقدم كل من ناحيته، وهاجموا العسكر وكسروهم إلى الدرويشية، وقتلوا منهم أربعة أو خمسة. وأقاموا المتاريس وعندما بلغ الوزير ذلك حاول إثارة الانقسام بينهم. فأرسل مرسوماً (بيلوردي) إلى أهالي القنوات يتضمن إعطاء الأمان لهم مما دفع أهل القنوات على التنبيه على الناس برفع السلاح والتوقف عن التمرد. وشاع الخبر بوقف جمع الصليان في يوم السبت الموافق 11 ربيع ثاني/ 19سبتمبر. ولكن فوجئ أهل القنوات بقيام الوزير ليلة الأحد بأمر عساكره بفتح ثغرة من السرايا للنفاذ إلى الحي، والسيطرة على زقاق العداس، وإطلاق العسكر النار على الأهالي، وممارسة السلب والنهب، وسلب حريم من حي القنوات "وعمل فيهن

عملاً يرثى له" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 27).

وقد آثار ذلك أهل حي القنوات، فاستنفروا أهالي الميدان والشاغور وغيرها من الحارات، وأبلغوهم ما جرى. فحمل أهالي البلد السلاح، وأرسلوا التعزيزات إلى حي القنوات حيث تبادلوا إطلاق النار مع العسكر. وهزموا العسكر بعد وقوع قتلى من الطرفين، وتراجع العسكر إلى السرايا (السرايا القديمة تقع في مكان قصر العدل اليوم وسابقاً المشيرية) والدوالك، فلاحق أهل البلد العسكر إلى الدوالك، وأطلقوا عليهم النار، ونقبوا ثغرات في جدران الدوالك وأشعلوا النار في المكان. فهرب العسكر إلى السرايا حيث قام الأهل بنهب الدوالك. ثم لاحق الأهالي العسكر إلى السرايا، ونجحوا في إحداث ثغرة في المطبخ وإشعال النار فيه، وحاصروا السرايا. وقد أثار ذلك الذعر في الوزير وعسكره فقرروا حمل متاعهم والهرب من باب الهواء (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 27).

وقد فطن الأهالي للأمر فهجموا على باب الهواء، وخلعوه وهجموا على السرايا، وعند ذلك خشي الوزير والعسكر على أنفسهم فتركوا خيلهم ومتاعهم وهربوا بأنفسهم من باب السرايا باتجاه حي السروجية، حيث دخل الوزير وخاصته من مسجد السروجية إلى الخندق المؤدي للقلعة بهدف قصف حارات البلد التي تقع على ارتفاع منخفض من القلعة. وتم ضرب جميع حارات البلد بالمدافع، لكن لم تلحق الضرر الكبير. وخلال ذلك التجأ العديد من العسكر والكيخية وخال الوزير والتفكجي باشي (قائد الشرطة) إلى جامع المعلق وإلى خان الدالاتية. وقد قتل بعضهم، وسلب البعض الأخر فيما هرب قسماً أخر. وقد سيطر أهالي البلد على السرايا وتم نهبها والاستمرار به لأكثر من يومين "حتى الأطفال صارت تروح تنهب بل نهبوا الحجارة والحديد مع كلار الحج (مؤونة الحج) والمحمل أيضاً قسموه قطعاً على بعض الشجعان، وكانوا لأجل الغنيمة يدخلون بين عجاج النار والدخان"(مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 28).

وقد أمر الوزير منذ صباح الأحد الموافق 12ربيع ثاني/ 20 سبتمبر باستمرار قصف حارات البلد التي انتشر فيها الحريق بعد أن رمي عسكر القلعة الحطب الملتهب (قرامي الحطب) على سوق الجديد (يصل بين قلعة دمشق والمرجة) وسوق الأروام (سوق معروف حتى الآن بدمشق، والتسمية مأخوذة من كلمة الروم وجمعها أروام، ويقع بين سوق الحميدية والحريقة). وأدى ذلك إلى حرق وهدم سوق القميلة (وهو موضع شارع النصر الآن) والقهاوي التي تقع بجانب السرايا، وكذلك المباني الموجودة في هذه الأحياء. وقد قال صاحب المذكرات: "لولا أغاوات البلد تجمع المعمارية والفعالة الذين في البلد، ويقاطعوا على النار بالهد والهدم لكان راح أكثر من ذلك، وهذا الحادث لم يسبق بمثله، وكل الذي صار من سوء تدبير الوزير" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 29).

وبعد أن نهب أولاد البلد السرايا توجهوا إلى خان الدالاتية فنهبوه، وأضرموا النار فيه فهرب منه العسكر إلى جامع المعلق، حيث لجأ إليه نحو ألف وخمسمائة عسكري. وتبادل الطرفان النار نحو ستة أيام (وحسب تسلسل الأحداث ومحاولة تاريخها بدقة فإن حصار المسجد قد استمر من يوم الأحد الموافق 12 ربيع ثاني/ 20 سبتمبر حتى يوم الخميس الموافق 16 ربيع الثاني/ 24 سبتمبر، وحاول أولاد البلد إضرام النار في المسجد من أجل حرق العسكر. وقد كان بين العسكر ضابط يدعى قاضي قران، وهو من الذين قدموا مع الوزير، فاتخذ من المأذنة مكاناً لقنص أولاد البلد، حيث قتل منهم العديد منهم إذ كان قناصاً ماهراً. وكان في الجامع ذخيرة من البقسماط (لفظ تركي، وهو عبارة عن قطع من الخبز الناشف) تم استخدامها من العسكر في حصارهم حتى نفذت الذخيرة (بعد ستة أيام) فعند ذلك طلبوا الآمان من أولاد البلد الذين اشترطوا أن يكون الآمان على يد رشيد آغا ابن أخ أبو عرابي الشوملي، وجه الميدان (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 30).

وقد ذهب رشيد آغا وباقي أغاوات البلد إلى الجامع، وتسلموا كيخيا الوزير وخاله والقبجي (رسول السلطان) ،الذي أحضر أمر الصليان في فترة الوالي السابق عبد الرؤوف باشا. وتم حجزهم في منزل المفتي. أما باقي العسكر والآغا قاضي قران فقد تم أخراجهم في وجاهة رشيد آغا حتى وصلوا إلى قاطع المرجة. وكان الأهالي يقومون بقتل من يتخلف من العساكر في المشي حتى قتل جملة منهم. ومن جملة من قتلوا التفكجي باشي، الذي مارس النهب والسرقة والضرب للأهالي في فترة حكم الوزير وقاتل إلى جانب الوزير وعسكره ضد الأهالي (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص ص 30-31).

2- حصار الوالي في القلعة ومقتله

وقد أبلغ الكيخيا (تعني وكيل الوالي أو نائبه) الأهالي بأن الوالي لا يزال موجوداً في القلعة. حيث كان يظن بعضهم أنه هرب خارج البلد فيما ظن البعض الآخر أنه في الجامع. وقد تم محاصرة الوالي في القلعة مع نحو ألف ومائتين من عسكره. كما حوصر معه نحو ثلاثمائة من أهالي البلد من السكبان. وتم تبادل إطلاق النار بين الوالي وعسكره وبين الأهالي. وقد استخدم الأهالي مدفعين وضع أحدهما في الدرويشية والأخر في سوق الأروام. وقد استمر الحصار نحو أربعين يوماً بلياليها (يرجح أن الحصار قد بدأ في يوم الخميس الموافق 16 ربيع ثاني 1247هـ/ 24سبتمبر 1831م). وقد تعطلت أنشطة المدينة وأُغلقت المحلات التجارية والخانات وتعطل الصادر والوارد (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 32).

وقد حمل بازيلي محمد سليم باشا سوء التخطيط العسكري حيث ذكر بأنه عوضاً عن أن يدخل

الباشا الحلبة ويستدعي الجيوش من المناطق المجاورة ويخضع الغوغاء، احتمى بالقلعة ولم يحسب حساباً لعدم توفر المؤونة الضرورية فيها (بازيلي، 1989، ص 111). وحسب ميخائيل الدمشقي فإن الباشا كان يتوقع نجدته ولكن دون فائدة (الدمشقي، 1981، ص 78).

كما وصف ميخائيل الدمشقي الحال أثناء فترة الحصار بالقول: "وبالنتيجة الذي صار في مادة سليم باشا ما جرى نظيرها بالشام ولا في غيرها. وكل يوم يزداد الشر والبلد حصلت باضطراب كلي. وعُزلت الأسواق ولا عاد بيع ولا شرى (شراء) وكان ينتظر القضا" (الدمشقي، 1981، ص 78).

وقد انتقل الحكم أثناء الحصار إلى أغوات المدينة الذين اتخذوا من بيت البكري مقراً لهم. وأثناء حصار الوالي في القلعة اجتمع أهالي البلد وأعدوا محضراً إلى الدولة وتم ختمه بأختامهم وقد تضمن:

"أفندم سلطانم أنه دخل الوزير محمد سليم باشا إلى الشام فخضعنا له الخضوع التام، وكتبنا له الصليان برضى جميع الحارات إلا حارة اسمها العمارة سكانها فلاحين غشم حواوين ومن حيوانيتهم شونوا (هاجوا) ساعتين زمان، فوصل الخبر إلى الوزير فأرسل حالاً العساكر على البلد يقتلوا وينهبوا ويسبوا، وأول ما هجم العسكر على حارة يقال لها القنوات نهبوها وسبوا حريمها ودوروا الحريق بها، وهذه أول ما كتبت الصليان. وأرسلوا أمراً إلى القلعة يضربوا الطوب على البلد ومراده يخربوا البلد. فقامت أهل البلد لأجل أن تحامي عن عرضها ودمها، ودخلوا السرايا فحالاً حرق السرايا ودخل القلعة ورمى الكباير بالحريق على كل دائر القلعة على هلقدر أسواق ودكاكين وجوامع وبيوت وغالبها يخصوا الحرمين الشريفين خلاها كلها سمهدانة بالحريق لم عمال يفتر من القلعة لا ليل ولا نهار على البلد وما عمال يخلي أحد يوعى على حاله" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 32).

وقد أنهى الأهالي محضرهم للدولة بشكوى الوزير لها طالبين نجدة الدولة وإرسالها والي جديد. حيث ورد في ختام المحضر ما يلي: "أفندم الشكوى إلى الله ولكم لأننا نحن عبيدكم ورعاياكم وخاضعين لركابكم وطايعين أوامركم نترجى من مراحمكم بارسال سايس من بعض سياسسكم لأجل يحكم فينا حكم المولى على العبيد" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 32). وهكذا يبدو أن الأهالي يحملون الوزير المسؤولية عما حدث، وأنهم لم يرفضوا الصليان. وأن من رفضها هي حارة واحدة ممن يتصف أهلها بالجهل. وأن من اكتوى بإجراءات الوالي هي الحارة التي قبلت الصليان وهي حارة القنوات. وأن خروج الأهالي هو من أجل الدفاع عن عرضهم ودمهم الذي قوبل بسوء تدبير الباشا. وأن الأهالي خاضعون للدولة وطائعون لأمرها وأن سبب الفتنة هو الوزير الذي يجب أن يخلع ويستبدل بآخر. أي أن تمردهم ليس موجه للدولة بل دفاع عن النفس في مواجهة بطش

الوزير.

وقد أرسل الأهالي المحضر بعد أن أضافوا إليه "دعاء بأشعار منظومة وتدخيل" مع أحد سكان البلد ويدعى سليم آغا ابن السقا أميني. وهو من تجار استانبول وخبير في الطريق. وقد اشترطوا عليه أن تكون رحلة الذهاب والإياب في خمسة وأربعين يوماً مقابل خمسة عشر كيساً (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 32).

وبعد خمسة عشر يوماً من الحصار (حسب تسلسل الأحداث فإن ذلك يصادف 2 جمادى الأولى 9/ أكتوبر) قدم إلى دمشق الجوربجي الديراني الذي كان هارباً إلى عكا منذ بداية حكم سليم باشا. وقد أبرز صاحب المذكرات دور عبد الله باشا في التحريض على الوالي محمد سليم باشا، واتهمه بصرف الأموال على المعارضين للوالي. وأبرز بأن أحداث دمشق قد هدأت قبل قدوم الجوربجي، ولكنها اشتعلت من جديد بقوة بعد قدومه. حيث قال: "وقبل أن يحضر الجوربجي كانت المادة تناقصت، وبعد حضوره تجسمت وتقوت المتاريس والناس تواقحوا، وصار الجوربجي راس (رأس) الجميع". وقد حاول صاحب المذكرات إظهار أهداف عبد الله باشا من وراء تشجيعه لأحداث دمشق فقال: "وظهر أن هذه إرادة عبد الله باشا والي عكا، وأنه هو الذي ورط محمد سليم باشا فيما عمله، حيث أن الدولة العلية أمرت عبد الله باشا بأن يسعف الوزير المشار إليه بالذي يطلبه منه والوزير بوصوله كتب له بذلك فأجابه عبد الله باشا أنه مستعد لكل ما يلزمه من العساكر والمال، حتى إذا لزم هو يحضر أيضاً لكن بالباطن خشي من الوزير المذكور، وافتكر أنه إذا ظفر الوزير بدمشق ومشى الصليان فهو يلتزم يمشي ذلك في بلاده... ولذلك تكلم مع الجوربجي ما ظهر بالفعل كما يأتي وأفهمه أن يستعين على إكمال الغاية بالمال الذي دفعه له عبد الله باشا، وأن يتخذ من اليهود أموالاً لأجل المصاريف وبالأخص من المعلم روفائيل شحادة الصراف" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص ص 33-34).

ويبدو واضحاً دور عبد الله باشا في التحريض على الثورة لرغبته في عزل محمد سليم باشا، الذي كان صدراً أعظم وصاحب مكانة في استانبول بحيث من الممكن أن يهدد مكانة عبد الله باشا في حالة استتباب الأمر له في دمشق. كما أن عبد الله باشا ربما كان يطمع في ولاية دمشق من أجل تقوية نفوذه للوقوف في وجه محمد علي الذي كان يستعد لغزو بلاد الشام.

وقد قال مشاقة حول دور عبد الله باشا: " ثم حضر من عكا الجربجي (الجوربجي) الداراني (يرد ذكر الداراني في بعض المصادر مثل مشاقة والمحفوظات الملكية ويرد في مصادر أخرى مثل

مذكرات تاريخية الديراني) الذي كان نازحاً اليها من وجه محمد سليم باشا. والقول ان عبد الله باشا أرسله لإتمام ما جرى بعد ذلك لغاية ما لأنه كان صاحب سطوة جسيمة بين كبراء دمشق". ويبدو أن ميخائيل ينتابه الشك في الرواية بدليل قوله "والقول" (مشاقة، 1955، ص 110). ولكن صاحب المذكرات كان الأكثر وضوحاً في حسم المسألة. أما ميخائيل الدمشقي فلم يحسم هذا الأمر أيضاً. وقال: "وجميع الناس صاروا ضده. ومن الجملة عبد الله باشا والي عكا كان يرسل يقوي عبارة أهل الشام (يشجعهم) كذا شاع عنه" (الدمشقي، 1981، ص 78).

وقد حاول الأهالي من خلال المعماريين والنحاتين إحداث ثغرة في سور القلعة من خلال لغم تم الحفر له في أسفل البرج الذي يواجه حي الدرويشية. واستعدوا للهجوم على القلعة من الثغرة المنظرة ولكن اللغم لم يؤدِ الغرض. ولذلك حاول الأهالي الحفر للغم آخر من وسط طاحونة الزرامزية (طاحون على طرف القلعة من الجهة الشمالية) (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 35).

وقد وصف نوفل الأحداث خلال الحصار بالقول: " أما سليم باشا فشرع يطلق المدافع على المدينة من أبراج القلعة، ثم تقدم الثوار وخربوا السوق الجديد، وأقاموا فيه متاريسهم، وشددوا الحصار، وخربوا جانباً من سور القلعة الجنوبي والغربي، كل ذلك والوالي ثابت في الحصار" (نوفل، 1990، ص 272).

وخلال الأحداث ضاق الحال بالأهالي الذين التزموا بيوتهم وخشوا الخروج منها. وكذلك عاني المسيحيون واليهود من الوضع المضطرب حيث اقفلوا بيوتهم عليهم، وأغلقوا أبواب حاراتهم. واتفقوا مع أغوات البلد على تعيين خفراء على حسابهم الخاص لحراسة ممتلكاتهم. "وصاروا يهادوا الأغاوات من أرز ودراهم وقماش وغيره، وتكلفوا نحو ثلاثين ألف قرش، ما عدا أنهم لموا أربع لمات من بيوت النصارى من البيت في كل لمه عشرة قروش ونصف، وكل هذه المصاريف والبوابات مقفولة والنصارى داخل بيوتهم" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 29).

ومع ذلك لم يتعرض الأهالي للنصارى أو بطريركهم (بطريرك الروم متوديوس)، حيث تلقوا الحماية من الآغاوات ولكن تم استخدام النصارى عنوة في وضع المتاريس ومساعدة المعماريين والنحاتين (الحفارين) في الحفر لوضع الألغام تحت سور القلعة لاسيما وأن ذلك كان يتم تحت وقع تبادل النار بين الأهالي والوالي في القلعة. "وكانوا أهل البلد يكمشوا منهم بالليل والنهار ويكبسوا البيوت عليهم ولما يهربوا إلى القرى يتوجهوا يمسكوهم ويكتفوهم وتحملوا ثقلة شديدة في حفره لأنهم حفروه وضرب الطوب والرصاص عمال"(مؤلف مجهول،دون تاريخ نشر،ص34-35). وتحدث كل من نوفل وميخائيل مشاقة عن دور علي خزنة كاتبي كرجل له بأس وسطوة ولا يحمل تعصباً في

حماية النصارى من تعديات جهلة المسلمين(نوفل،1990، ص272-273؛مشاقة،1955، ص110).

وقد استمر الحصار على الوالي في القلعة أربعين يوماً كما ذكر أعلاه (وهذا يشير أن الحصار استمر حتى26/ جمادى الأولى 11/3). وعندما بدأت الذخيرة تنفذ من القلعة أمر الوالي أهالي البلد من السكبان المحاصرين في القلعة بالخروج. وحدثت المراسلات بين الوالي وآغاوات المدينة تتضمن إعطاء الآمان إلى الوالي والعسكر. وقد وصف نوفل سبب تسليم الوالي بقوله: " ولكن لما نفذ ما عنده من المؤونة اضطر إلى أكل الدواب. فنفذت وهو لم يرى للفرج باباً فاحتاج إلى التسليم، وطلب التأمين من الأهالي فأمنوه. فخرج من القلعة إلى بيت العصرونية (نوفل، 1990، ص 272). وقد كتب أعيان البلد حجة آمان للوزير، ولكن تجمع أهالي الحارات بكثافة أمام القلعة معززين بأسلحتهم دفع الأعيان إلى إخراج الوزير ليلاً حتى تتفرق الحشود. وقد خرج الوزير وصحبته حاشيته وخدمه المكونة من مائة وسبعة أنفار في يوم الأربعاء. وتم وضعه في منزل محمد باشا العظم، وقدم له الطعام والشراب والفراش بسبب الجوع والإجهاد الذي أصابه من الحصار. أما باقي العسكر فقد أُعطوا الأمان تم الاتفاق على توزيعهم على الحارات كل حارة نحو ثلاثمائة مثل حارة الميدان والشاغور والعمارة والعقيبة وسوق ساروجا (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 36). وهذا يشير بشكل جلي أن الحارة شكلت الوحدة الأولي في الثورة. وأنه كان هناك توزيعاً للأدوار والعبء الملقى على كل حارة.

وقد هدأت أحوال المدينة وشعر الأهالي بالسرور لانتهاء الحادث على هذه الصورة "وصار أمان وراقت البلد، وانفكت المتاريس وفتحت الخلق دكاكينها" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 36). وفي اليوم الثالث لخروج الوزير (يصادف ذلك وفق تسلسل الأحداث 29 جمادي الأولى/ 6/ 11) من القلعة تم نقله من منزل محمد باشا العظم إلى بيت الكيلاني في حي العصرونية، حيث قال له الأعيان: "إنه أفضى له". ووضعوا عليه حرس خمسمائة نفر. كما قام الأهالي بتسفير العسكر الذي كان مع الوزير في القلعة، وقد أوصلهم الأغوات إلى القصير (قرب دوما). ثم قام الأغوات بالعودة للبلد وقاموا في منتصف الليل بنقل كيخية الوزير وخاله من بيت المفتي إلى بيت الكيلاني، حيث ذُكر لهم أن الوزير طلبهم. ولكن أولاد البلد بعد منتصف الليل تسللوا إلى المنزل، وقتلوا الكيخية والقبجي والسلحدار (صاحب سلاح الوزير) والخزندار (وكيل خزينة الباشا) والمهردار (صاحب التشريفات أو مدير غرفة الوزير) (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 37).

تتفاوت الروايات التاريخية عن كيفية مقتل الباشا سليم باشا، وهل تم مقتله حرقاً أم قتل من خلال تبادل إطلاق النار ثم تعرضت جثته للحرق في الغرفة بسبب اندلاع النيران فيها؟ وقد وصف

صاحب المذكرات ذلك بالقول: "وكان الوزير حينئذ في القاعة، فسمع العكرة (الضوضاء) بأرض الدار فسكر الباب من جوا (داخل)، وكان عنده مملوك وطواشي صاروا يدكوا له وهو يقوص ويجعر(يصرخ بصوت عالٍ) ويجانك من الشبابيك حتى قتل ستة أنفار من أولاد البلد، وبعد هذه طلع ناس إلى ظهر القاعة حفروه ونقبوه وقوصوه فرموه، وأناس علقت النار في باب القاعة لأنه وقت الذي سكر الباب وضع مخدات قش خلف الباب فلما، وصلت النار احترق الباب والقش، وهو وقع من القواص فلحقته النار احترقت ذقنه وشواربه وتشلوط (احترق) كل بدنه، ولا عاد ينعرف شكله، وقتلوا المملوك والطواشي" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 37).

وقد وصف ميخائيل الدمشقي نهاية الباشا بالقول: "وفي ثالث يوم حضر عنده سبع انفار من قبل المتكلمين فكسروا قمرية القاعة وكانت عالية وأرموا النار... فمن وهج النار ضاج الباشا. ثم ضربوا عليه بارود ورصاص فما أصابه، وصار يشالش (يقاوم) من نار الدم. وبعد حصة مات وهو يقول: سليم باشا راح. سليم باشا مات، وانقطع نفسه" (الدمشقي، 1990، ص 78-79). وقد أبدى ميخائيل الدمشقي عدم يقينه من سبب الوفاة فقال: "من الناس من يقول مات من وهج النار ومن يقول من ضرب البارود" (الدمشقي، 1990، ص 79). أما مشاقة فقد أكد واقعة القتل حرقاً، وأوضح ظروف مقتله بالقول: "وبعد أيام أوجسوا فيه ريبة لئلا يتآمر على زعمائهم سراً فهجموا عليه يريدون إعدامه، فدافع الوزير عن نفسه، ولكن ماذا تفيده المدافعة وهو أعزل ووحيد لا نصير له ولا حامية، فأضرموا النار بجوانب الغرفة. وقد فضلوا قتله حرقاً وظلوا يراقبون النار تأكل فريستها حتى النهاية" (مشاقة، 1908، ص 98).وبرر ميخائيل مشاقة قتله بأنه مارس الدسائس أثناء وجوده في المكان الذي تم تأمينه له.

وتم تأكيد هذه الرواية من قبل نوفل بقوله: "على أنه بينما كان مطمئناً هاج عليه الأهلون ثانية مدعين بأنه عامل على نصب مكيدة لهم، فدافع عن نفسه أشد دفاع. وأخيراً نقبوا سقف المحل الذي كان فيه، وألقوا عليه النار فمات حرقاً واخذوا جثته وعرضوها على الناس" (نوفل، 1990،ص272).

وفي رسالة أرسلها عبد الله باشا إلى أعيان دمشق ومحفوظة في سجل دمشق الشرعي حسبما ذكر المؤرخ اللبناني أسد رستم تتضمن رده على رسالة أرسلوها له حول ما حدث في دمشق والتي تتضمن روايتهم لمقتل محمد سليم باشا التي تمثلت في "اطلعنا على عرضمحضركم المتضمن التخبير عنما حصل من المرحوم محمد سليم باشا وقتله كتخذاه، وما حصل بينه وبين الحراس وقتله ثلاثة انفار منهم، وأنه أخيراً جلس على صندوق باروت وقوصه بيده فاحترق هو والاوده. فلما بلغ ذلك أعيان البلدة توجهوا أخرجوا اتباعه بالسلامه وسيروهم من الشام بالأمن والحراسة" (رستم، 1929، ص 438-445). ويبدو من الرواية أن أعيان دمشق يدفعون التهمة عن أنفسهم ويرجعون

مقتله إلى خطأ ارتكبه هو وأنه بذلك قتل نفسه. وهم يفعلون ذلك خشية عقاب الدولة. وتبدو أن رواية صاحب المذكرات هي الأكثر قبولاً. كما أن المؤرخين المعاصرين مثل نوفل ومشاقة والدمشقي يؤكدون مقتله على يد أهالي البلد. وإن كان نوفل ومشاقة قد برروا قتله كما ذكر أعلاه.

وبعد قتل الوزير تم سلب حاشيته والبالغة نحو مائة وسبعة أنفار .وقال صاحب المذكرات: " فشلحوهم بالزلط، وأخذوا منهم شيئاً لا يحصى، حتى كادت الناس تقتل بعضها البعض لاجل النهب، لانه طلع معهم شئ يدهش العقل لكونهم خاصة الوزير، كل ذخاير الباشا كانت معهم لما هرب من السرايا، حتى من الجملة حرقوا أرض القاعة التي كان الوزير فيها، ووجدوا فيها مشمعات ذهب عدة (كانت العادة الجارية أن الأغنياء يجعلون نقد الذهب صرراً في قماش مشمع) (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 37).

و يقول مؤلف مذكرات: "ثم أخذوا الوزير والذين قتلوهم معه ووضعوهم في باب القلعة كل زلمة في مطرح بالزلط، وصار يومها من الصباح إلى المساء فرجة عليهم، وأخذوا رأس الوزير وخاله، وداروا بهم بالمرفعجية والطبول". ثم تم دفن الوزير ومن قتل معه في وسط القلعة (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 38)

وقد شكلت الحارة الدمشقية الوحدة الرئيسة في الثورة حيث بدا واضحاً أن هناك توزيع أدوار على حارات دمشق. فقد ذكر صاحب المذكرات مثلاً: " ولما وضعوا البارود نبه الأغوات على أهالي البلد أن يجتمع عند باب الجابية، وحين تقويص اللغم يهجموا على القلعة. فاجتمع لذلك أهالي البلد كل حارة بحارتها. وتهيئوا لأجل أن يهجموا" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 35). كما ورد في إشارة أخرى "وباقي العسكر كل حارة أخذت ثلثماية إلى الميدان والشاغور والعمارة والعقيبة وسوق ساروجا" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 36). حيث يبرز ذلك أن كل حارة كان لها إسهام في المجهود البشري للثورة، كما أن هناك توزيع للعبء المادي. وهذا بالطبع أعطى للثورة البعد الشعبي، وجعل الحارة هي الوحدة الأولى للثورة. وهذا يشير إلى طبيعة مجتمع دمشق في ذلك العهد حيث تشكل الحارة وحدة بناء المجتمع. وتشكل لبنة المجتمع الدمشقي.

3-الدمشقيون يقيمون حكومة مؤقتة:

ولما قتل محمد سليم باشا اجتمع الأهالي وأقاموا حكومة مؤقتة. فقال مشاقة: "فاجتمع أعيان البلد ورتبوا حكماً موقتا (مؤقتاً) (مشاقة، 1955، ص 110). حيث تم وضع أثنين من الآغوات في القلعة واحد اسمه على آغا عرمان والثاني أبو خليل الدقاق ميداني، ووضع عندهم نحو مائتين. "وتعاطى الحكم أغاوات البلد والجوربي، وعملوا دار الحكم في بيت المتولي. وأرسلوا المنادي ينادي

باسم الشرع حسبما رسم أغاوات البلدن ونصبوا تفكجي باشي رجلا اسمه خليل آغا وردة من الميدان، وأيضاً أوضباشي من أولاد البلد. وزبطوا (ضبطوا) البلد على قدر الكيف، وبعد ما كانت البلد كنار جهنم صارت مستكنة (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 38). وهذا يبرز قدرة الأغوات على ضبط أمور البلد، وتعاون الأهالي في حفظ الأمن والنظام الذي افتقدوه خلال الثورة. وأن الثورة كانت محدودة الأهداف.

وقد ذكر صاحب المذكرات أنه بعد مقتل الوزير بثلاثة أيام (أي بتاريخ 3 جمادى الثاني أو الآخرة/ 9 /11) عادت الحياة اليومية المعيشية في دمشق إلى وضعها المعتاد حيث فتحت الدكاكين أبوابها. وتعاطى الناس أشغالهم (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 38–39). كما تم الشروع بأعمال الترميم ومن بينها البرج الذي قبالة الدرويشية (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 38،39). ولكن يبدو أن الحياة اليومية لم كما يرام كما ذكر صاحب المذكرات. وربما قصد هنا العودة للحياة اليومية بدون قتال، وإن كان هناك عدم دقه من قبله بهذا الشأن.

4- رد فعل الدولة العثمانية على مقتله:

أخذ الأهالي يترقبون بطش الدولة وخشوا من إرسال الدولة عساكر للانتقام منهم (مشاقة، 1955، ص 110). وقد عبر صاحب المذكرات عن ذلك بالقول: "لكن أهل البلد دخل عليهم الخوف والوهم من الفعل الذي فعلوه والذي ما سبق له مثل فان وزير بثلاث أطواخ وأمير الحج وقبلاً كان وزير أختام (الصدارة) وخاله وكتخذاه وخزندراه ومهردراه يقتلوهم وينهبوا أموالهم ويطردوا عساكرهم وبعضهم يقتلوهم وينهبوا أموالهم ويطردوا عساكرهم وبعضهم يقتلوهم والبعض يشلحوهم وينهبوهم ويحرقوا السرايا وينهبوها وينهبوا كلار الحج المختص بالسلطان والحرمين ويعملوا كل هذه الأعمال وتترك لهم المادة، فهذا أمر المهول غير ممكن أن يصير الصفح عنه" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 39).

وبدأ الأعيان والأغوات ينتظرون رد فعل الدولة، ويستعدون لعواقب الأمور بما في ذلك مواجهة جيوش الدولة. ومما يشير إلى استعدادهم لمواجهة عسكرية مع جيوش الدولة قيامهم بالتنبيه على الأهالي بشراء السلاح، وبدأ الأهالي في تحصين المدينة، حيث شرعوا في عمل بوابات الحارات وبوابات البلد، كما عمروا بوابة على كتف الجامع المعلق الذي حاصروا فيه العسكر، وحصنوها بحجارة متينة وزغاليل (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 39).

وبالرغم من عودة الهدوء إلى المدينة فإن الترقب والانتظار قد شوش الحياة اليومية والاقتصادية فيها. "ثم انه يوماً فيوما كان يقال إن السلطان لما بلغه ما حصل وجه أربعة وزراء (بعساكرها) وهي

حاضرة الى الشام وكذلك صارت تجي أخبار من حلب أنه مجتمع ألوف عساكر ومتوجهة إلى الشام وتبات وتصبح الناس على كل خبر أشنع من الأول، ولذلك أهالي السبب (التجارة) توقفوا عن الأخذ والعطاء وعن مشترى الحرير لان جميع الناس تخوفت من هذه الأخبار". وقد تأثرت تجارة المدينة مع المدن الأخرى تحسباً من ردود فعل الدولة ضد مدينة دمشق. "حتى أن تجار بيروت وغيرهم أرسلوا اخذوا أرزاقهم من دمشق من عند الامنجية (الموضوعة عندهم بالأمانة) لسبب خوفهم مما صار ومتحسبين أن تهدم البلد". وقد شهدت المدينة هجرة بعض سكانها إلى الخارج خوفاً من ردود فعل الدولة، ومن بينهم البطريرك الذي ذهب إلى دير البلمند (دير الروم الأرثوذكس جنوب طرابلس، وأنشئ عام 1157م) (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 39–40). كما هرب الممثل الفرنسي (بودان) من المدينة متخفياً. كما ترك رئيس الكبوشيين دمشق وانتقل إلى بيروت (إسماعيل، وإسماعيل، 1990، ج1، ص 284). وقام آخرون بنقل أرزاقهم خارج المدينة خوفاً من بطش الدولة ونهب الجيوش الغازية. و"باقي الناس مقيمين في بيوتهم تحت الرجا والخوف" (مؤلف مجهول، دون تاريخ نشر، ص 39–40).

وحسب ميخائيل الدمشقي فإن الدولة العثمانية لم ترد على كتاب الأهالي، ولم يصدر من جانبها سوى أمراً سلطانياً بقيام وزير للشام هو حسين باشا (الدمشقي، 1981، ص 79–80). وذكر أن كتابات وصلت إلى بعض أعيان الشام من أرباب الدولة رداً على رسائل من قبلهم للدولة طالبين طيب خاطر الدولة عليهم، وأن كتابات الدولة تضمنت تطمين خاطرهم بعدم التعرض لهم بسوء. ويرى ميخائيل أن هذا كان خداعاً وتصنعاً من الدولة تجاههم حيث قال: "وهذا صار تصنعاً وخداعاً لأن الوقت صار قريب لسفر الحاج. فتركوا الأمر لشأن بسبب الحاج" (الدمشقي، 1981، ص 80). وهذا يبرز التبرير الذي رآه ميخائيل لعدم المعاقبة الفورية للدولة لأهالي دمشق، وأنها قد أجلت العقاب إلى حين انتهاء موسم الحاج الذي تهتم به الدولة وتعمل على إتمامه بنجاح.

ويبدو أن سبباً أخراً ساهم في تراجع الدولة عن البطش بسكان دمشق ألا وهو الاستعداد المصري العسكري للتقدم لاحتلال بلاد الشام. حيث قال نوفل: "ولكن لحسن حظهم عرفت الدولة يومئذ بأن إبراهيم باشا المصري يتقدم بعسكره في سوريا، فصرفت نظرها عن الدماشقة، وأعدت الجيوش التي هيأتها للانتقام منهم لمحاربة الباشا المذكور. وأرسلت والياً لدمشق اسمه علو باشا. فزال بدخوله المدينة الخوف من قلوب الأهلين" (نوفل، 1990، ص 272–273).

وبرر مشاقة عدم معاقبة الدولة العثمانية لسكان دمشق بقدوم عساكر مصر فقال: "والدولة عندما خرجت عساكر مصر صرفت النظر عما عمله أهالي دمشق (مشاقة، 1955، ص 110). وقد

كتب البيطار عن أهل الشام: "وأخذوا يتوقعون بطش الدولة بهم، على أنها اشتغلت عنهم بمحاربة ابراهيم باشا ابن الخديوي محمد علي باشا، وعدلت عن تأديبهم" (البيطار، 1993، ج3، ص 1246). وتبنى هذه الرأي كرد علي الذي رأى أن الدولة لم تعاقب الفعل بسبب تحديات داخلية وخارجية وكتب "ولو كان ما أتوه في حالة راحة الدولة لأرسلت عليهم جنودها يفعلون بالأبرياء والجناة الأفاعيل المنكرة، ولكن الدولة كانت تتوجس خيفة من محمد علي، والي مصر، وما بلغه من القوة بجنده وبحريته واستعداده، ولها مشاكل في أوروبا تخاف أن تتجزأ قوتها إذا أرادت تأليب الدمشقيين (كرد علي، 1983، ج3، ص 40).

وقد ورد أن الدولة قامت باعتقال أحمد افندي الذي حمل عرض الحال من أهالي الشام طلباً للعفو. وقد تعرض للإهانة في الاعتقال. ولكن عندما علمت الدولة بقدوم العساكر المصرية إلى الشام تم إخراجه من السجن. وأروه أوامر العفو عن أهالي الشام وتم إعادته إلى الشام (رستم، 1940-1942، ج1، ص 157).

ويبدو أن الدولة العثمانية في محاولة لامتصاص نتائج الأحداث، وعدم تصعيد ردود فعل الدولة قد حملت سليم باشا جزءاً من المسؤولية عما حدث في الشام حيث ورد في خط شريف من السلطان العثماني محمود الثاني إلى أهالي دمشق ما يلي: " معاملة سليم باشا والي دمشق سابقاً قد أهدت لجميع الاناس خوفاً وتخوش وأشهرت فتن بهذه المدينة، فمن حيث أن هذه الفتن مخالفة لراحة جميع الرعايا لاسيما بتلك النواحي بسبب تجمع الحجاج فاقتضى اننا نقيم مقام الوزير المومى اليه الحاج محمد على وزير ببر الأناضول" (رستم، 1987، ج1، ص 72-73). وقد تم تعيين أحمد أغا بمقام نائب الوزير، وأمر بالسفر بسرعة إلى دمشق للتمهيد لوصول الوزير. وجاء في الخط الشريف أن "جملة اشقيا (أشقياء) اصحاب وقاحة وقاصدو سوء وقباحة قد بلغوا الموت إلى سليم باشا" (رستم، 1987، ج1، ص 72-73).

ولم ترد الدولة أن تحمل كل سكان دمشق المسؤولية في القتل حيث جاء في الخط الشريف "وقد أرسلنا أيضاً أحد وزراءنا إلى دمشق وأعلمناه أوامرنا الشريفة، وبما أن كم نفر من الاشقيا المغضوب عليهم قد تجاسروا بقتل سليم باشا فاقتضى أننا بالحق والعدل نوجه لهم جيشاً لكي يقاصصهم قصاصاً معتبراً، وقد أمرناه خاصة أن يبحث عن المذنبين ويشفق على الابريا وغايتنا أيضاً أن يصون جمع الحجاج من كل مضرة واضطراب. والنهاية مرادنا أن نجازي المذنبين على فعلهم وأن تعود الراحة العمومية بحضور الوزرا، ثم وإذا ظهرت منهم الاطاعة والندامة اللازمة وأن قدموا ايضاً الذخيرة الكاملة للحجاج جميعهم فحينئذ سوف ننشر عليهم علم الرافة والرحمة، ولكن ينبغي قبل ذلك

أن يعودوا إلى الخضوع التام بكل سرعة. وبما اننا بقدرته تعالى حافظون مذهب المؤمنين فلازم الاطاعة ولازم أن كل احد يبديها لنا كما هو محرر بآية ما في كتابه الشريف حيث الاطاعة.. فنؤمل من سكان دمشق جميعهم حيث اهتمامنا بهم وتدبيرنا لعدم اتلاف امكانهم واملاكهم ان يسلكوا بنوع مطابق لأوامرنا ولاوامر المرسلين اليهم حين وصولهم اما أن كان ... ولم يزلوا على قباحتهم باقين فحينئذ سندبر وسايط لكي نقاصصهم قصاصاً معتبراً ومخيف"(رستم،1987،ج1،ص72-73).

وقد تم الربط بين هذه الإجراءات وبين التطورات السياسية والعسكرية الجديدة وهي قدوم العساكر المصرية إلى الشام حيث ورد في الخط السلطاني " فبعد هذا العارض الاليم قد اتانا الخبر بان محمد علي والي مصر لسبب الفتن الحاصلة بينه وبين عبد الله باشا والي عكا قد تجاسر ووجه إلى بر الشام عساكر عديدة عن طريق العريش، وكم مركب أيضاً إلى نواحي عكا، وذلك من دون أوامر من طرفنا، وبما أن الراحة العمومية هي في كل حين غاية مقصودنا فينبغي لرعايانا أن يمثلوا جميعهم أمرنا الشريف" (رستم، 1987، ج1، ص 72-73). ونقل كرد علي عن تاريخ لطفي الذي قام بدوره بالنقل من جريدة تقويم الوقائع الرسمية أن الدولة حملت سليم باشا جزءاً من المسؤلية بالقول: "إن سليم باشا لم يعمل بحسب الوقت لما جاء دمشق" (كرد علي، 1983، ج3، ص 41).

وقد ورد في نص فرمان أخر موجه إلى أعيان ولايتي صيدا وطرابلس ويحمل نفس المضمون مع وجود إضافة تتمثل بالاستشهاد بالآية الكريمة "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" (رستم، 1940-1942، ج1، ص 135-138). وقد ورد أيضاً في المراسلات العثمانية في رسالة من علي نجيب إلى عبد الله باشا في 15/ رجب 1247هـ/ 21 كانون أول 1831م ما يشير أنها قبلت اعتراف أهالي المدينة بذنبهم، ووافقت على طلبهم المغفرة حيث ورد ما يلي: " ولا يخفى على دولتكم ان ما وقع من الاختلال في مدينة دمشق انما نشأ عن بعض المعاملات الباردة التي صدرت عن المرحوم سليم باشا، وأن أهالي الشام قد اعترفوا بقصورهم وذنبهم، وطلبوا العفو من الحضرة الشاهانية، وتعهدوا ببذل أرواحهم في سبيل المدافعة عن حقوق الحضرة الشاهانية في حال وقوع التعدي من قبل والي مصر. وقد تعهدوا أيضاً بتهيئة وإكمال لوازم الحاج الشريف فنالوا العفو الحقيقي العالي من قبل الخليفة الأعظم" (رستم، 1940-1942، ص 146). وهذا يشير إلى قبول الدولة العفو عنهم مقابل تعهدهم بتحضير لوازم قافلة الحاج، ومواجهة الجيش المصري. أي أن ظروف قافلة الحاج وقدوم العساكر المصرية هي ظروف فرضت نفسها على موقف الدولة العثمانية، وجعلته أكثر عملية وواقعية في معالجة المشكلة.

وقد حاول أعيان دمشق أن يوسطوا عبد الله باشا والي (صيدا) لدى الدولة وأرسلوا له عريضة

بما حدث مع محمد سليم باشا. وقد وعدهم عبد الله باشا برفع عرض حالهم إلى الدولة حيث قال في رسالة وجهها لهم في غرة جمادي الثاني سنة 1247هـ/ 7 تشرين ثاني 1831م " والآن عرضمحضركم هذه قدمنا اعراضه أيضاً لجانب العتبة العالية الملوكية صحبة تاتاران بابنا ونحن بانتظار الأوامر الشريفة والارادة السامية الشاهانية بمصلحة ايالت الشام، المراد تكونوا متنبهين لحفظ الموجودات، وراحة البلدة إلى حين ورود الاجوبة لنا من حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية" (رستم، 1929، ص 438-445).

وقد عينت الدولة حسين باشا والياً على دمشق حيث سارع بالقدوم من أجل تنظيم مهمات الحاج، ولكنه بوصوله حمص في طريقه لدمشق أصيب بمرض شديد توفي على أثره ودفن فيها (الدمشقي، 1981، ص 80). ثم وجهت الدولة العثمانية أيالة الشام إلى علي باشا (ورد في بعض المصادر مثل مؤلف نوفل باسم علو، وفي مصادر أخرى مثل مؤلف ميخائيل الدمشقي باسم علوش)، وأنه بسبب تعذر حضوره فإنه قد أرسل قبجي باشا فلان آغا يكون قائمقام في الشام لحين قدومه (رستم، 1940-1942، ج1، ص 140). وقد وصل علي باشا والي دمشق الجديد إليها في5 شعبان 1247هـ/ 9 كانون الثاني 1832م (إسماعيل، وإسماعيل، 1990، ج1، ص 292). وذكر ميخائيل الدمشقي أن الدولة عينت على وجه السرعة علوش باشا للأعداد للحاج. وقد حضر إلى الشام بعدد قليل من العسكر وموكب مختلف عن نظرائه الوزراء. وحاول ميخائيل الدمشقي تبرير ذلك بالقول: " وذلك خوف واحتساب حيث أن أهل الشام حصلوا بحرية كاملة ومجاسرة بليغة. فالباشا سلك معهم غاية اللطف ولا يقبل عليهم شكاوى ولو كانت من بعضهم. واجتهد في تدبير سفر الحج فتعسر الأمر وما راح الحاج بهذه السنة لعدم وجود السلامة" (الدمشقي، 1981، ص 80).

وقد جاء في رسالة من المستر ف.ج. جورييل المكلف بأعمال قنصلية فرنسا في بيروت، إلى الكونت سيباستياني _ وزير الشؤون الخارجية في باريس ما يلي: "أما دمشق فما تزال الاضطرابات قائمة فيها. وليس لعلي باشا أي تأثير على أبنائها، فهو يعيش فيها منزوياً ولا يتمتع حتى بحريته الفردية، فلا يستطيع الخروج من المدينة على حصانه إلا بمواكبة عدد من الأغوات ممن اختارهم لمرافقته من أجل ضمان سلامته والقيام بمواكبته وخدمته. ولكنهم في الحقيقة مكلفون بمراقبته. أما القلعة فلا تزال في أيدي سكان المدينة... ويقفل معظم التجار متاجرهم كيلا يضطرون إلى تسليم بضائعهم بنصف الثمن. ومع أن مخازن المتمردين تزخر بالمأكولات فإن أسعار المواد الغذائية مرتفعة جداً" (إسماعيل، وإسماعيل، ج1، ص 297).

وقال قسطنطين بازيلي: "لقد أُستقبل علي باشا... في دمشق بخضوع متجهم. لقد أُستقبل لأنه قدم هناك بلا جيش، وبحاشية صغيرة. أجل الباب العالي القصاص الذي حكم به السكان المذنبين،

والسكان من جهتهم رأوا في الباشا رهينة لكي لا يعاقبوا على التمرد (بازيلي، 1989، ص 119).

رابعاً- نتائج الثورة:

يُعد من نتائج الثورة المباشرة مقتل الكثيرين من الأهالي وجند الدولة. ولم تذكر المصادر التاريخية المعاصرة إحصاءات بهذا الخصوص رغم حديثها عن كثرة القتلى. وكتب كرد علي " وقتل في هذه المناوشات كثير من الأهالي وجماعة الوالي" (كرد علي، 1983، ج3، ص 40).

وكما هو واضح كان من نتائج الثورة مقتل الوالي، وطرد العسكر، وإحراق مبني الحكومة. ويشكل الحادث تحولاً خطيراً في بلوغ تطاول الرعايا على الوالي حد القتل. ولذلك تتضمن الوثائق العثمانية وصف الدولة لهذا العمل بالتجاسر على الدولة، ووجوب التأديب لأهالي دمشق (أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون رقم 20599). وبدأت بجمع العساكر لتأديبهم ووصفهم بالأشقياء (أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون رقم أ-21153).

ولم يذهب الحجيج إلى مكة تلك السنة، وقد أعاد بازيلي ذلك لسببين: أولهما توتر العلاقة بين والي الباب العالي والمدينة المتعصبة، وثانيهما وجود العمليات الحربية التي كانت تغلي سورية بها، وقال: "انتظر الحجاج عدة أسابيع عبثاً، ثم قفلوا عائدين من المدينة المسجاة بعتبة مكة" (بازيلي، 1989، ص 119؛ أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون رقم ب 19729). إذ كانت تشكل دمشق محطة تجمع القافلة من أجل مرورها عبر البادية السورية والصحراء العربية.

وتعكس ثورة أهالي دمشق ضد واليهم عدم الاستقرار في بلاد الشام على خلاف ما كانت عليه الأوضاع في مصر حيث الاستقرار تحت حكم واليها محمد علي، وجيشها المنظم، وازدهار اقتصادها الزراعي والصناعي بما فيها وفرة إنتاج المصانع الحربية التي أنشأها الوالي (رافق، 1967، ص 404). فقد شهدت سناجق ولاية دمشق ومركزها ثورات طيلة فترة العشرينيات. فكان هناك سنة 1821م الصراع بين والي صيدا عبد الله باشا الجزار مع والي دمشق درويش باشا، ثم ثورة أهالي القدس سنة 1826م، ثم ثورة الفلاحين بقيادة آل جرار في قلعة صانور في سنجق نابلس سنة 1829م، وتجددها سنة 1830م (مناع، 1999، ص 130). كما كانت حلب أيضاً تعاني من صراع بين الانكشارية وبين الوالي جلال الدين باشا. وقد أصبحت الظروف التي تشهدها بلاد الشام مواتية أمام محمد علي، حيث استغل محمد علي التمردات التي تشهدها بلاد الشام ضد السلطة الشرعية من أجل تحقيق مآربه الشخصية والطموحة (بازيلي، 1989، ص 111). وكتب نوفل " وسنة 1247هـ (1831م) ابتدأت الحوادث المهمة والانقلابات العظيمة في سوريا، وكانت نتيجتها انتقال البلاد إلى حكومة مصر" (نوفل، 1990، ص 271).

وتعد الثورة وتداعياتها، وخشية الدمشقيين من بطش الدولة من العوامل الرئيسة التي ساهمت في تسهيل سيطرة الجيش المصري على بلاد الشام. حيث وجد الدمشقيون قدوم الجيش المصري منقذاً لهم من انتقام الدولة العثمانية. فقد ورد في رسالة أرسلها زعماء من دمشق إلى إبراهيم باشا ، ابن محمد علي وقائد الجيش المصري، وهم حسين أفندي مرادي مفتي الشام، وحمود آغا حاجي بكر زاده، ومصطفى آغا الأرفلي التفنكجي باشي سابقاً يؤكدون فيها ولائهم للحكم المصري حتى قبل سقوط مدينة عكا في يد إبراهيم باشا. وقد ورد في الرسالة ما يلي: "إننا جميعاً من أخلص عبيد افندينا إبراهيم باشا اللهم فلا شبه في أننا معه قلباً وقالباً في الباطن رغم تصريحنا في الظاهر بأننا نقبل الوالي التركي الذي ينتظر قدومه علينا وبطرفنا، ولكن غاية ما في الأمر اننا نرى من المصلحة والتدبير أن لا يتحرك الجيش المصري إلى طرفنا قبل الانتهاء من مصلحة عكا لأنه لو تأخر تشريف افندينا الهمام لطرفنا إلى ما بعد فتح عكا فلا شك أننا جميعاً نكون أطوع له من بنانه ونخرج إلى استقباله لغاية القنطرة واضعين المناديل على رقابنا علامة خضوعنا وطاعتنا" (رستم، 1940–1942، ج1، ص 151–152).

وقد ورد أيضاً أن محمد جوربجي "المتروس في أهل الشام" قد اتصل بحسين عبد الهادي الذي تحالف مع المصريين منذ دخولهم فلسطين، وذكر حسين عبد الهادي أن جورجي قد أرسل رسالة له تضمنت "انه من حيث أن بيننا وبينكم الحال واحد، ولم يكن بيننا فرق في شيء سوى ما حرمه الله تعالى، فلذلك أنتم وكلائنا بكافة الأمور بما يلزم إجراؤه بطرفكم تجروه وهو ماشي علينا، وإن كان يلزم المبادرة من طرفنا لشيء كذلك تعرفونا، ونحن نعمل بمقتضى تعريفكم لأن صالحنا وصالحكم واحد" (رستم، 1940–1942، ج1، ص 132). وقد رفع حسين عبد الهادي الأمر إلى إبراهيم باشا الذي طلب منه التمهل حتى يتم محاصرة عكا ثم ينظر في الرد عليه (رستم، 1940–1942، ج1، ص 132). وهذه يبرز الاتصال بين أعيان دمشق وبين الجيش المصري منذ وضع رحاله في حيفا، وحتى قبل الزحف ومحاصرة عكا.

وقد كان واضحاً أنهم ينتظرون مصير عكا من أجل حسم موقفهم وإظهاره بشكل كامل وواضح لأن السيطرة على عكا سوف تشكل مؤشراً واضحاً على مصير بلاد الشام وترجيح كفة المنتصر. وقد ورد في مراسلتهم ما يلي: " اما إذا قدم افندينا الهمام إلى طرفنا قبل فتح عكا وصادف أن قدمت الجيوش الجرارة من الاستانة إلى هذه الطرف فلا شك في أن دولة افندينا يرجع إلى مصر ونصبح نحن بلا نصير ولا معين، وتنتهز السلطات التركية الفرصة فتصب جام نظرهم مرتين" (رستم، 1940–1942، ص 151–152). ويبرز ذلك إدراك أعيان دمشق أن عفو الدولة العثمانية عنهم جاء بسبب الغزو المصري وأنها من الممكن أن تعاقبهم بعد تحقيق انتصارها على الجيش المصري.

ولذلك كان أهل الشام معنيين بانتصار إبراهيم باشا.

وقد استجاب إبراهيم باشا لطلبهم، وطلب منهم الهدوء. ووعدهم بحمايتهم من كل اعتداء يقع عليهم "فينبغي أن جميعكم تكونوا مطمئني القلب والخاطر، وكل منكم يكون مشغولاً في شغله، وبحوله تعالى وقوته انه بعهد قريب تفتح عكا ويتم المراد. وإن كان قبل فتح عكا يظهر (الخطر) عليكم من جهة ما حالاً تعرضون لدينا وبالحال نوجه لطرفكم أحد أولادنا البشوات المؤمأ اليهم بعساكر وافرة، وإذا اقتضى الحال لحضورنا نحن بانفسنا نحيل مادة حصار عكا لعهدة من نعتمد عليه ونحضر نحن لطرفكم" (رستم، 1940–1942، ج1، 151–152). ويشير ذلك إلى استعداد إبراهيم باشا لحمايتهم من بطش الدولة إن أقدمت على ذلك.

ولكن في المقابل حاول علماء الشام أن يجعلوا موقفهم متزناً، وأن يستفيدوا من الصراع القائم لتأمين أنفسهم. فحاولوا كسب ود الدولة العثمانية وإبراز موقفهم المؤيد لها. فرفعوا عريضة موقعه باسمهم يناصرون بها الدولة على محمد علي. وقد رفع العريضة السيد محمد عاطف قاضي دمشق، ووقع عليها عدد منهم مثل الحاج علي خزنة كاتبي، والحاج رشيد شوملي (أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون رقم 21141). ومع ذلك تبرز الوثائق العثمانية تردد أهالي الشام في موقفهم بخصوص الغزو المصري (أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون 19755). حيث انقسم ولائهم بين الدولة العثمانية ممثلة بالوالي الجديد علي باشا، وبين عبد الله باشا، وبين محمد علي باشا (أرشيف وزارة الخارجية العثمانية، استنبول، خط همايون رقم 19755).

وقد حاول الأهالي التظاهر أمام الدولة بدفاعهم عن المدينة ضد الغزو المصري حيث أظهروا عزمهم على المقاومة، ودعا آغاوات البلد أهلها لحمل السلاح والاستعداد لمقاتلة الجيش المصري، فلبوا الدعوة وترتبوا جماعات جماعات. وقاموا بتظاهرات عسكرية لمدة ثلاثة أيام، حيث أخذت كل حارة تقوم بالاستعراض على حده، فتدخل دار الحكومة حتى ينظر الوزير ويطمئن. وقد عزا سليمان أبو عز الدين تصرفهم هذا بالرغم من عدم رضاهم عن سياسية الولاة والدولة العثمانية بخوفهم من الجنود العثمانيين التي وصلت الأخبار بحشودهم الكبيرة للتقدم إلى دمشق لمواجهة الجيش المصري (أبو عز الدين، 1929، ص 91–92). ويبدو أنه خشي أهالي دمشق أنه في حالة تقاعسهم عن الدفاع عن المدينة أن تتهمهم الدولة بالتواطؤ مع محمد علي باشا، وأنه في حالة انتصار الدولة العثمانية سوف يتلقون العقاب على ذلك، وعلى ما اقترفوه بحق الوالي السابق. وربما أيضاً رغب الأعيان والأهالي كسب رضا الدولة عليهم، وأن تغفر لهم ما اقترفوه سابقاً من خلال تصديهم للجيش المصري. وقد نجح إبراهيم باشا في الاستيلاء على مدينة دمشق في 13 يونيو 1831م بعد معركة

قصيرة مع فرقة من العسكر النظامي حدثت في 12 يونيو في قرية داريا على مسافة ساعتين من دمشق. حيث هُزمت الفرقة هزيمة منكرة، مما ألقى الرعب في قلب الباشا الذي انهزم من المدينة مع القاضي والمفتي. وبعد خروجه اجتمع الأعيان وأرسلوا وفداً إلى إبراهيم باشا يطلبون الآمان. فقبل إبراهيم باشا التماسهم وأمنهم على أرواحهم وأموالهم (كتافاكو، 1937، ص 27). ووصف سليمان أبو عز الدين القتال بين الجيش المصري ووالي وأهالي دمشق بالقول: "ولم تبد منهم سوى مقاومة ضعيفة ثم انهزموا ولم يقتل منهم إلا عدد يسير" (أبو عز الدين، 1929، ص 91-92).

وقد ذكرت المصادر التاريخية أن فتح دمشق كان سهلاً حيث وصف كتاب تاريخ الأمراء الشهابيين فتح دمشق بالقول: " فالتقى الجمعان في السهل خارج المدنية فأطلقت عساكر إبراهيم باشا أسلحتها دفعة فانكسرت أهالي الشام دون أن تثبت بضع دقائق... فدخل إبراهيم باشا دمشق فوجد أهاليها تتعاطى مهنها كأنه لم يجد شيئاً. وقابله علي آغا خزنة كاتبي من أعيانها فقال لإبراهيم باشا: لمَ تقاتلونا؟ فأجاب فكيف تستملك الشام دون قتال فهذا يكون عار... فطلب علي آغا الأمان لأهل المدينة فأمنه وأرسل إلى القلعة فاستلمها" (مؤلف مجهول، 1971، ص 203-204).

خامساً: نتائج الدراسة:

- إن حركة الإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني لاسيما التي تتعلق بفرض ضرائب جديدة على السكان لتمويل إصلاحاته العسكرية، وحروبه الخارجية وخاصة ضد روسيا، قد واجهت مقاومة داخلية من السكان. فقد جاءت ثورة أهالي دمشق ضمن سلسلة من التمردات الشعبية في ولاية دمشق في النصف الأول من القرن التسع عشر مثل ثورة أهالي غزة 1821م، وثورة القدس 1826م.
- أبرزت ثورة دمشق ضعف الدولة العثمانية داخلياً إدارياً وعسكرياً، وعدم قدرة ولاتها على فرض أوامر الدولة على الأهالي، وفي الوقت نفسه عجز الدولة عن تقديم العون لهم وقت الحاجة، فحصار الوالي في القلعة لنحو أربعين يوماً دون نجدته عسكرياً من قبل الدولة يشير بشكل جلي إلى ضعف الدولة، وفقدانها القدرة على مسك زمام الأمور وإدارتها.
- أظهرت الثورة بروز عناصر قيادية محلية تقود الأهالي في مواجهة الدولة، وهذا يشير إلى أن الدولة لم تعد تشكل الحامي الأوحد للسكان، بل أصبحت العصبية المحلية تشكل غطاء حماية ودفاع عن مصالح السكان.
- سلطت الثورة الضوء على الدور التحريضي لوالي صيدا عبد الله باشا الجزار فيها، وهذا يبرز التنافس بين ولاة الدولة على السلطة والنفوذ، حيث كان عبد الله باشا يسعى لإضعاف والي دمشق، خوفاً من استخدامه من قبل الدولة ضد عبد الله باشا الذي كان له صراعات سابقة مع

والي دمشق درويش باشا 1821م. كما كان عبد الله باشا يطمح في ذات الوقت للحصول على منصب والي دمشق إضافة إلى منصبه مما يقوي من مكانته وموارده لمواجهة والي مصر الذي كان يطمع في بلاد الشام، ويتحين الفرصة للانقضاض عليها، وهذا ما تم لاحقاً.

- إن تسلسل أحداث الثورة ونتائجها يشير إلى الدور المصري في إثارة التمردات والثورات ضد الحكم العثماني في بلاد الشام تمهيداً للزحف عليها والسيطرة عليها. فقد ساهمت الثورة في توفير الأجواء لنجاح الحملة المصرية على بلاد الشام، حيث لاقت الترحاب والقبول من أهالي دمشق، وأن المقاومة للحملة المصرية كانت شكلية فقط. فقد انضم الأهالي إلى الحكم المصري هرباً من انتقام الدولة العثمانية.
- أبرزت الدراسة أهمية الحارة الدمشقية في الثورة على صعيد القيادة والمشاركة وتحمل المسؤولية، وهذا يسلط الضوء على أهمية الحارة في البنية المجتمعية الدمشقية. وتوصي الدراسة بإجراء دراسات في التاريخ الاجتماعي تركز على دراسة الحارة الدمشقية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. والبنى العائلية في تشكيل قيادتها.

المصادر والمراجع

أ-المصادر والمراجع العربية

أبو عز الدين، سليمان. (1929). إبراهيم باشا في سوريا. المطبعة العلمية. بيروت.

إسماعيل، منير، وعادل إسماعيل. (1990). الصراع الدولي حول المشرق العربي: الوثائق الدبلوماسية. القسم الأول. الجزء الأول. دار النشر للسياسة والتاريخ. بيروت.

بازيلي، قسطنطين. (1989). سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني. دار التقدم. موسكو.

البيطار، عبد الرازق. (1993). حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، 3ج. ط2. تحقيق محمد بهجت البيطار. دار صادر. بيروت.

الدمشقي، ميخائيل. (1981). تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي 1192-1257هـ/ 1782-1841م. ط1. تحقيق وتقديم أحمد سبانو. دار قتيبة. دمشق.

رافق، عبد الكريم. (1967). العرب والعثمانيون 1516-1916. ط1. دمشق.

رستم، أسد. (1987). الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج1. ط2. منشورات المكتبة البوليسية. بيروت.

رستم، أسد. (1929). "دمشق تتقرب إلى عكة". مجلة الكلية. بيروت. المجلد 15. ج5. 438-445.

رستم، أسد .(1940-1942). المحفوظات الملكية المصرية بيان بوثائق الشام. 4 ج. بيروت.

عماد، عبد الغني. (1993). السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر. ط1. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.

غرايبة، عبد الكريم. (1987). تاريخ العرب الحديث. ط2. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت.

كتافاكو، أنطون. (1937). فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا. تعريب وتعليق الخوري بولس قرألي. مطبعة العلم. لبنان.

كرد علي، محمد. (1983). خطط الشام. ج3. ط3. مكتبة النوري. دمشق.

مشاقة، ميخائيل. (1908). كتاب مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان. مصر.

مشاقة، ميخائيل. (1955). منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب. تحرى نصوصها ودققها أسد رستم وصبحي أبو شقرا. بيروت.

مناع، عادل. (1999). تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700–1918م قراءة جديدة، ط1. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤلف مجهول. (1971). تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم. تنقيح وفهارس سليم حسن هشي. منشورات المديرية العامة للآثار. بيروت.

مؤلف مجهول. (د.ت). مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا. تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو. دون دار نشر. دمشق.

نوفل، نوفل. (1990). كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام. تحقيق ميشل أبي فاضل وجان نخّول. جروس برس. طرابلس.

ب: المصادر والمراجع الأجنبية:

Moshe Ma'oz. (1968). Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861 The Impact of the Tanzimat on Politics and Society. The Clarendon Press. Oxford.

Mordechai, Abir. (1975). Local Leadership and Early Reform in Palestine 1800-1834, in Studies on Palestine During the Ottoman Period, Ed. Moshe Ma'oz. The Magnes Press &The Hebrew University. Jerusalem.